

الا في دخول مكة بغير احرام من الميقات قصد
 مكا نأخذ داخل الميقات كبستان بني عامر اذا اراد
 ان يكون لبنته محرمة في السفر يزوجه من عبده بعلمها
 فقط **السادس في النكاح** ادعت امرأة نكاحا فذكر
 ولا بينة ولا يمين عند الامام عليه لا يكتمها الزوج
 ولا يؤمر بتطليقها لانه يصير مفرقا بالنكاح فالجيلة
 ان يامر به القاضي ان يقول ان كنت امرأتي فان
 طالق ثلاثا ولو ادعي نكاحها فانكرت فالجيلة في
 دفع اليه عنهما على قولهما ان تزوج باخرى خلفت
 في صحة افزارها بنكاح غائب والجيلة في صحة هبة
 الاب شيئا من مهر بنته للزوج ان كان كانت كبرة
 فانه يهب له كذا ابا ذر على انها ان انكرت الا ان
 فانها من فصح وان كانت صغيرة فالجيلة ان
 يحيل الزوج البنت بذلك الفذر على الاب ان كان
 مملوكا فيصح ويبرأ الزوج واذا اراد ان يزوجه عبده
 على ان يكون الامر له بزوجه على ان يكون امرها بيد
 المولى يطلقها المولى كلما اراد وان حانت المرأة
 الاخراج من بلدها تزوجه على مهر كذا على ان
 لا يخرجها فاذا تزوجها ثم اخرجها كان لها تمام مهر
 مثلها او ثلثها او ولدها بدني فاذا اراد اخرجها
 منها منعها المهر ثم فان خاف الفرية ان خيلت للزوج

الزوج ان له عليها كفا باعها بذلك المال ثانيا فاذا حلقت
 ايامه والاولى ان يشتري متبا من يتق به او يكفل له
 ليكون على قول الكل فان محمدا خالف في الاقرار وان
 تزوجها وخاف من اولياءه توكل ان يزوجه من نفسه
 ثم يقول خبيرة الشهود تزوجت المرأة التي جعلت
 امرها الى يهودا كذا اجوز له الحضانة ان كان
 كفوا ودر الخلو ان الحضانة جعلت لغيره في العلم
 يصح الاقتداء به ولو ادعت عليه مهرها وكان قد
 دفعه اليها وخاف انكارها ما ينكر اصل النكاح
 وجاز له الحلف انه انما تزوجها على كذا افا صعد اليوم
 والاعتبار لبينة حيث كان مظلوما حلف لا يتزوج
 فالجيلة ان تزوجه وضولي وتجيزه بالفعل وكذا
 لا تزوجه ولو حلف لا يزوجه ببنته فزوجه وضولي
 واجازت الاب للحيف **السادس في الطلاق** كتبت
 الى امرأته كل امرأة في غير فلانة طالق ثم خرجت
 فلانة وبعثت بالكتاب لها لم تطلق فلانة وهذه
 حيلة جيلة والجيلة المطلقة ثلاثا ان يقول
 الحلل قبل العقد ان تزوجتك وجامعتك قلت
 طالق ثلاثا او بانية فيقع بالجماع مرة فان خافت
 من امسأ كه الخ جماع احو يقول ان تزوجتك وامسأك
 لوق ثلاثة ايام ولم اجامعك فيما بين ذلك والاحسن